المحاضرة الثالثة:

تنصب اهتمامات الاقتصاد الكلي في دراسته للطلب الكلي والعرض الكلي في التركيز على تحديد العوامل التي تؤثر في كل من الطلب والعرض الكلي وأثر ذلك في معدل الأسعار (التضخم) والناتج المحلي ومعدل البطالة وبالتالي على مستوى توازن الاقتصاد الكلي. (انظر شكل 1)

شكل يبين : المستوى التوازني للدخل عند مستوى معين للأسعار

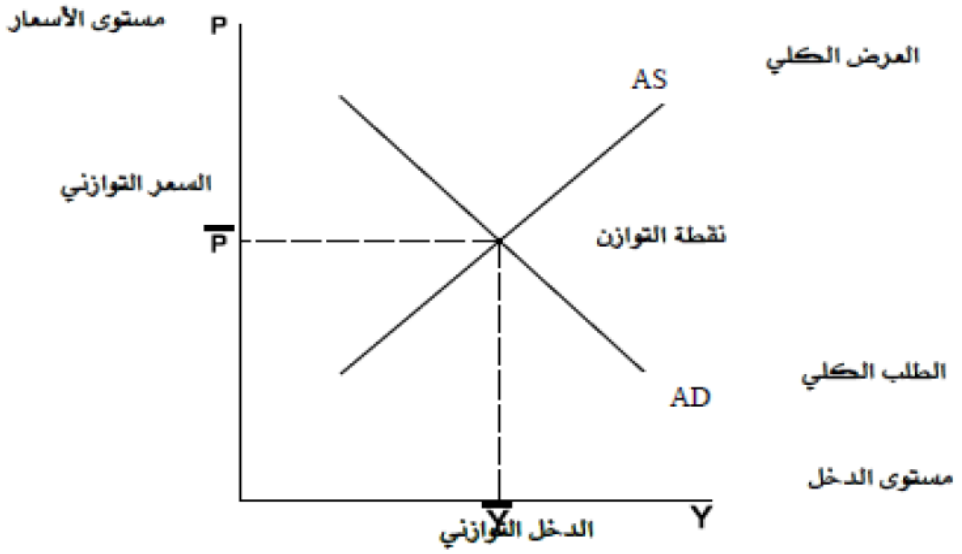

وبصورة عامة، فإن محددات التغير في منحنى الطلب الكلي ترجع إلى دور السياسات المالية والنقدية. أما محددات التغير في العرض الكلي فترجع إلى السياسات المالية وسياسات النمو وسياسات سوق العمل. الجدير بالذكر أن منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي يختلف عن منحنى الطلب والعرض المعروفة في الاقتصاد الجزئي من حيث المضمون والجوهر وان تشابها من حيث الشكل.

6. دور الحكومة في الاقتصاد الكلي

تبدو أهمية الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي الكلي من أهمية الأهداف الأساسية التي تتوخاها السياسات الاقتصادية الكلية مثل:

- تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وقابل للاستدامة.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- ضمان التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية.
- ضمان التوزيع المنصف والعادل للدخل.

تقوم الحكومة بدورها في تحقيق الأهداف السابقة من خلال أدوات السياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية التي تستهدف التحكم والتأثير في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وفي الاتجاه الذي يحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستويات مرتفعة من الدخل والنمو. ويطلق على السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة بسياسات الاستقرار الاقتصادي.

فالموازنة العامة للدولة على سبيل المثال، تعكس دور السياسات المالية والنقدية والدخلية التي تقوم بها الحكومة، حيث تتضمن الموازنة العامة للدولة الإنفاق العام للدولة (إنفاق استهلاكي + إنفاق استثماري). بينما تمول الحكومة نفقاتها من خلال الإيرادات العامة (الدخل الحكومي) الذي يأتي من مصادر مختلفة أهمها الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة وايرادات النفط التي تشكل نسبا عاليا لدى بعض البلدان من إجمالي الإيرادات العامة، إضافة إلى مصادر أخرى.

وعندما تكون الموازنة العامة للدولة في حالة عجز (اي أن الإنفاق العام للحكومة أكبر من الإيرادات) فإن هذا يعني وجود إنفاق زائد وأن اتجاه السياسات المالية (الإنفاق العام) اتجاه توسعي باتجاه زيادة الطلب الكلي الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي (الناتج القومي).

أما إذا كان هناك فائض في الموازنة العامة للدولة، فإن هذا يعني أن إنفاق الحكومة أقل من دخلها، وهذا يشير إلى أن اتجاه السياسات المالية للحكومة هو اتجاه انكماشي، أي أن الحكومة تستهدف تخفيض الطلب الكلي والتحكم بالتالي في المستوى العام للأسعار.

إن حدود وحجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي للمجتمع لم يكن دائما محل اتفاق بين الاقتصاديين على مختلف توجهاتهم الفكرية. ففي إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي، ظهرت مدارس اقتصادية لها رؤى متباينة ومختلفة حول طبيعة وحجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي .. ومن أبرز هذه المدارس ما يلي:

أ. المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية:

ظلت هذه المدرسة مسيطرة على الفكر الاقتصادي في الغرب حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بحيادية دور الدولة ونادوا بعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي لأنه مضر بالنشاط الاقتصادي للأفراد. وكان الكلاسيك يعتقدون بقدرة قوى السوق التلقائية (قوى الطلب والعرض) وفي تصحيح أي اختلال أو عدم توازن في الاقتصاد.

وانصـــب اهتمام الكلاســـيك على دور العرض الكلي وفقا لقانون ســـاي (العرض يخلق الطلب المســاوي له) وبالتالي فإن هناك قوى تلقائية تقود الاقتصــاد دوما نحو التوازن. وأن أي تدخل حكومي لن يؤدي إلا إلى تعطيل دور آلية السوق في تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

ب. المدرسة الكينزية:

يعتبر الاقتصادي البريطاني اللورد كينز رائد الاقتصاد الكلي في بداية القرن العشرين. وقد كانت إسـهاماته لها الدور الأكبر في وضـع الاقتصـاد الكلي في مكانته الصـحيحة. وكانت لأراءه المتميزة حول أهمية تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الاقتصادية صدى واسعا في الولايات المتحدة وأوربا، وخاصـة أن آراء الكلاسـيك قد فشـلت في معالجة أزمة الكسـاد الكبير التي عانت منها الاقتصـادات الأوربية والأمريكية خلال الفترة (1929–1934)، فلم تزد قوى السـوق وآلية السوق إلى إعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح.

وهنا ظهر كينز بأفكاره الجريئة حول دور الدولة في تنشيط وتحفيز الطلب الكلي باعتباره الوسيلة الفاعلة في تنشيط الاستثمار والإنتاج وتجاوز الركود والانكماش الاقتصادي. أي أن الاقتصاد الكنزي لفت النظر إلى أهمية الطلب الكلي ودوره في تحريك عجلة الاقتصـاد الكلي نحو مزيد من الاسـتقرار والانتعاش. ومن المعروف أن تنشـــيط وتحفيز الطلب الكلي لا يتم إلا في ظل تدخل فاعل ونشـــط للدولة في النشاط الاقتصادي.

ت. المدرسة الكلاسيكية الحديثة:

ظل الفكر الاقتصـــادي للمدرســـة الكينزية هو المســـيطر على الفكر الاقتصـــادي حتى بداية السـبعينيات من القرن الماضـي عندما وقعت كثير من الاقتصـاديات في أوروبا وأمريكا تحت مشـكلة الركود التضـخمي، أي وجود ركود اقتصـادي متزامن مع معدلات مرتفعة للتضـخم. وظهرت بالتالي رؤى جديدة تدعو إلى ترشيد دور الدولة وإعادة الاعتبار لدور السوق ومن أبرز هذه الروي:

- رؤية المدرسة النقدية التي قادها الاقتصادي الأمريكي فريدمان.
- رؤية مدرسة التوقعات الرشيدة التي قادها الاقتصادي لوكاس وزملاؤه (مدرسة شيكاغو).

ث. المدرسة الكينزية الجديدة:

بالمقابل ظهرت آراء لاقتصاديين يعتبرون امتدادا للمدرسة الكينزية ويقدمون اجتهادات جديدة لدور الدولة ودور السوق ومن أبرز هذه الروي:

- رؤية الكنيزين الجدد
- رؤية ما بعد الكنيزين الجدد

ج. مدرسة اقتصاديات العرض:

في الثمانينيات تبلورت مدرسة اقتصادية جديدة اهتمت بجانب العرض الكلي من الاقتصاد ودعت إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة من خلال تخفيض الضرائب ونحوها، ولكن فاعلية السياسات التي اقترحتها هذه المدرسة لم تحقق نجاحا كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي السابق ريكن.